جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحـــــــوث والدراسات العربية
قسم البحوث والدراسات الاقتصادية

الاثار الاقتصادية لآليات إدارة العوائد البترولية دراسة حالة العراق (1990_ 2011)

الرسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

إعداد الباحث

علي خالد عبد الله

إشراف

الأستاذ الدكتور

سامي السيد فتحي

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
جامعة القاهرة

القاهرة / 2013

المقدمة:

يعتبر البترول مصدر أساسي للطاقة، وقد اكتسب أهميته الإستراتيجية في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية بسبب وجود قابلية لنفاذ هذا المصدر، فهناك دول تعتمد على البترول ومشتقاته كمادة أولية تدخل في صناعاتها، و هناك دول تعتمد على إيرادات البترول ويعتبر من أهم الموارد التي تعتمد عليه الدول في تمويل موازناتها، وتعتبر دولة العراق من تلك الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على العوائد البترولية في الدخل، وبالتالي فإن اعتماد آليات متطورة لإدارة العوائد البترولية في ظل الأزمة بعد 2033 ينعكس على الموازنة العامة وكذلك على القرارات الاقتصادية والتنموية للدولة وعلى كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ولا يخامرنا شك في أن الارتكاز على قواعد اقتصادية جيدة يعد من أهم مقومات بناء الدولة الحديثة التي تستلزم منظومة إدارية متقدمة لإدارة الفعاليات والنشاطات بمسارات تعبر عن وضوح الفلسفة الاقتصادية المعتمدة في توجيه موارد البلاد الاقتصادية، لضمان الحصول على أفضل النتائج وأكثرها تأثيرا.

وقرابة أكثر من خمسة عقود من القرن العشرين، عكست التجربة العراقية افتقار آلياتها سياسات واضحة لإدارة الاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع البترولي بشكل خاص، بعد إن أخفقت برامج الحكومات التي تعاقبت على إدارة البلاد في بلورة إستراتيجية واضحة المعالم لتحرير الاقتصاد العراقي من عقدة الأحادية التي ركب موجتها منذ النصف الثاني من القرن الماضي، حيث أضحى استخدام العوائد المتحققة من مبيعات البترول الخام في سداد نفقات الدولة على الدفاع على حساب الإنفاق على الخدمات البلدية والاجتماعية والإنمائية،القاسم المشترك لتوجهات الدولة العراقية في مختلف مراحلها .

وبسبب صعوبة الأحداث التي عايشتها البلاد في العقدين الأخيرين من القرن المنصرم، وفي مقدمتها الحروب وتداعياتها الكارثية التي تجسد أبرزها في العقوبات الدولية الكبيرة التي اكتوى بنيرانها شعبنا لأكثر من

عقد من الزمان، فضلاً عن عزلة العراق الدولية والإقليمية التي أفضت إلى عيشه خارج دائرة التطور العلمي والتقدم التكنولوجي المتسارع، اثر ذلك تعرض الاقتصاد العراقي إلى تشوهات واختلالات حادة في تشكيله، مما أفضى إلى زيادة حجم المشكلات الاقتصاد العراقي .

ومن هنا تطرح هذه الدراسة موضوع الآثار الاقتصادية لآليات إدارة العوائد البترولية في العراق.

أهمية البحث:

اكتسب البحث أهميته من خلال بيان دور البترول في اقتصاديات الدول المنتجة (المصدرة) للبترول، و كونها تطرح أهمية الآثار الاقتصادية لآليات أدارة العوائد البترولية ، نظراً للأهمية البالغة التي تكتسبها العائدات البترولية في الوقت الراهن والمستقبل والتي تؤثر في اغلب اقتصاديات هذه البلدان وفي السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات وفي دعم قطاعات الاقتصاد المختلفة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث حول القصور في آليات إدارة العوائد البترولية في العراق مما يقلل من الآثار الاقتصادية لها وبالتالي ينعكس سلبا على تنفيذ الخطط التنموية في البلد.

فرضية البحث:

يفترض الباحث ان هناك آثار اقتصادية لآليات إدارة العوائد البترولية في العراق وهذه الآثار تنعكس بدورها على المتغيرات الاقتصادية وهنا يسعى الباحث لتقييم وتحليل هذه الأثار.

اهداف البحث:

يسعى البحث هنا إلى دراسة وتحليل وتقييم الآثار الاقتصادية لآليات إدارة العوائد البترولية من 1990-2011 في العراق على المتغيرات الاقتصادية ، ودورها في تطوير الإنتاج و مساهمتها في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى دورها في ميزان المدفوعات ومدى مساهمتها في تمويل عجز الموازنة .

منهجية البحث:

يعتمد الباحث على ادوات الاستقراء والاستنباط والتحليل الكمي للبيانات، فأستخدم المنهج الاحصائي في اكتشاف وتطوير واستخراج وعقود استثمار النفط في العراق، والمنهج الوصفي يعتمد الباحث في هذا المنهج في التعرف على ماهية العوائد البترولية و على مدى فاعلية آليات إدارة العوائد البترولية في قطاع البترول العراقي للفترة من 1990 _2011 في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وأثرها في ميزان المدفوعات ومدى مساهمتها في تمويل عجز الموازنة .

وكما استخدم المنهج التحليلي حيث يقوم الباحث هنا بتحليل البيانات المالية للموازنة العامة للدولة وبالأخص الإيرادات البترولية بهدف التوصل إلى نسب تأثر بنود الموازنة العامة بتطور آليات إدارة العوائد البترولية ومدى نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي .

واعتمد الباحث على المنهج الكمي الإحصائي فأستخدم الباحث أدوات الإحصائية والقياسية في قياس آثر العوائد البترولية والمتغيرات الاقتصادية في العراق.

محتويات البحث.

لتحقيق هدف البحث والتحقق من صحة الفرضية فقد قسم البحث الى ثلاث فصول ، كان الفصل الأول بعنوان تطور حجم العوائد البترولية ودورها في الاقتصاد العراقي نتناول في هذا الفصل تكون العوائد البترولية ومدى درجة اعتماد ألاقتصاد العراقي في معظم فعالياته ونشاطاته اعتمادا رئيسياً على قطاع البترول ، وينقسم هذا الفصل إلى المبحث الأول: التطور حجم العوائد البترولية في العراق ، في هذا المبحث نتناول التطور التاريخي لحجم العوائد البترولية في العراق ودرجة تطورها تبعاً للأوضاع

الاقتصادية والسياسية وما تعرضت له البلاد من أزمات خلال فترة التسعينات وما بعد عام 2003. وتناول المبحث الثاني: دور العوائد البترولية في الاقتصاد العراقي فتناول حصة العوائد البترولية في الناتج المحلي الإجمالي ، ومدى مساهمة العوائد البترولية في تنمية قطاعات المختلفة للناتج المحلي الإجمالي، ومدى تأثير العوائد البترولية في الموازنة العامة ومدى نسبة اعتماد الايرادات العامة على العوائد في العراق للفترة من 1990- 2011، ومدى نسبة مساهمة العوائد في ميزان المدفوعات العراقي ومكانة العوائد في الصادرات الكلية، وتناول الفصل الثاني آليات إدارة العوائد البترولية في العراق . في هذا الفصل من الدراسة ركز الباحث على أهم مقومات الدولة الحديثة التي تستلزم منظومة إدارية متقدمة لإدارة العوائد البترولية خصوصا في البلدان المنتجة(المصدرة) للبترول، لضمان الحصول على أفضل نتائج وأكثر تأثيراً. وينقسم الفصل إلى المبحث الأول الذي اهتم بدراسة السياسة البترولية في العراق وأنواع السياسات التي تم أتباعها في العراق لإدارة القطاع البترولي في العراق للفترة من 2011- 1990. والمبحث الثاني تناول دراسة آليات الإدارة العوائد البترولية في العراق في ظل العقوبات الاقتصادية وحرب الخليج الثالثة واتباع مختلف الاقتراحات لإدارة العوائد، ومن ثم إداراتها تحت طائلة صندوق تنمية العراق ،وما تلى ذلك من إدارة العوائد في ظل جولات التراخيص. أما الفصل الثالث اهتم بـ عنوان قياس أثر آليات إدارة العوائد البترولية واقتراح نموذج لإدارتها على الاقتصاد العراقي ، وانقسم الفصل إلى مبحثين ، المبحث الأول أهتم هذا الجزء من الدراسة نتناول بالتحليل الإحصائي القياسي تحليل آثر العوائد في بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للفترة من (1990 - 2011) باستخدام الادوات الاحصائية المختلفة وفي هذا المبحث حاول الباحث تحليل هذه الاثار لإدارة العوائد على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أما المبحث الثاني اهتم بدراسة اقتراح

آلية لإدارة العوائد البترولية في العراق ودراسة إدارة العوائد في ظل قانون النفط والغاز، واقتراح نموذج لإدارة العوائد البترولية في العراق.